Central Bank of Syria
Economic Research, General Statistics and
Planning Directorate

مصرف سورية المركزي
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات
العامة والتخطيط

التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 02

2020

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2020/01/18-12)

العدد 2020/02

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

للمراسلات والاستفسارات:		For Correspondence and Enquiries
العنوان البريدي	مصرف سورية المركزي ساحة التجريدة المغربية دمشق ص.ب: 2254	Postal Address Central Bank of Syria El-Tajrida El-Maghrabye Square P.O.BOX:2254, Damascus
الموقع الإلكتروني	www.cb.gov.sy	Website:
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط		Economic Research, General Statistics and Planning Directorate
البريد الإلكتروني	research@cb.gov.sy	E-mail:
هاتف	+963 11 224 20 77	Telephone:
فاكس	+963 11 224 20 77	Fax:

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 2020/02

ملخص:

❖ الاقتصاد السوري:

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع أسعار الذهب المحلية، وانخفاض مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- رئاسة الجمهورية العربية السورية: إصدار المرسومين رقم (3) و(4) لعام 2020.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ إقرار بدء توزيع المواد الأساسية المدعومة للمواطنين عبر بطاقة الخدمات "الذكية" بداية شهر شباط من عام 2020.
- هيئة الاستثمار السورية؛ تنفيذ عشرات المشاريع الاستثمارية في عام 2019 منها مشروعان بتكلفة 6 مليار ليرة سورية.

❖ الاقتصادات العربية:

- الكويت؛ اتساع عجز الميزانية في 2020-2021 جراء هبوط الإيرادات.
- الأردن؛ ارتفاع معدل التضخم السنوي في شهر كانون الأول من عام 2019.

❖ الاقتصادات العالمية:

- منطقة اليورو؛ ارتفاع الإنتاج في قطاع الإنشاءات في شهر تشرين الثاني من عام 2019، وارتفاع معدل التضخم في شهر كانون الأول من عام 2019، وانخفاض الإنتاج الصناعي في شهر تشرين الثاني من عام 2019.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ انخفاض الإنتاج الصناعي في شهر كانون الأول من عام 2019، وارتفاع مبيعات التجزئة في شهر كانون الأول من عام 2019.
- البرازيل؛ ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر تشرين الثاني من عام 2019.
- المكسيك؛ انخفاض الاستثمار الثابت في شهر تشرين الأول من عام 2019.
- المملكة المتحدة؛ انخفاض كل من؛ معدل التضخم السنوي ومبيعات التجزئة في شهر كانون الأول من عام 2019.
- روسيا؛ تقلص الفائض التجاري في شهر تشرين الثاني من عام 2019.
- الصين؛ نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ هو الأضعف في 29 عاماً في الربع الرابع من عام 2019، وارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر كانون الأول من عام 2019.
- اليابان؛ بنك اليابان؛ استقرار السياسة النقدية خلال اجتماعه في شهر كانون الأول من عام 2019، انخفاض الإنتاج الصناعي في شهر تشرين الثاني من عام 2019.
- الهند؛ تقلص العجز التجاري في شهر كانون الأول من عام 2019.
- منظمة الأغذية والزراعة؛ ارتفع مؤشر أسعار الغذاء إلى أعلى مستوى له خلال خمس سنوات في شهر كانون الأول من عام 2019.

❖ أوراق عمل بحثية:

- صندوق النقد الدولي؛ تعزيز التكامل الاقليمي لمنطقة البحر الكاريبي.
- صندوق النقد الدولي؛ تركيز التحويلات المالية وتقلبها: دليل من 72 دولة نامية.

❖ اقتصاد الأسبوع:

- كينيا؛ المركز الاقتصادي والمالي في شرق أفريقيا.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

حافظ سعر صرف الليرة السورية على استقراره أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 438 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 485.66 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 487.01 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 1.35 ليرة سورية (بمعدل 0.28%)، (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

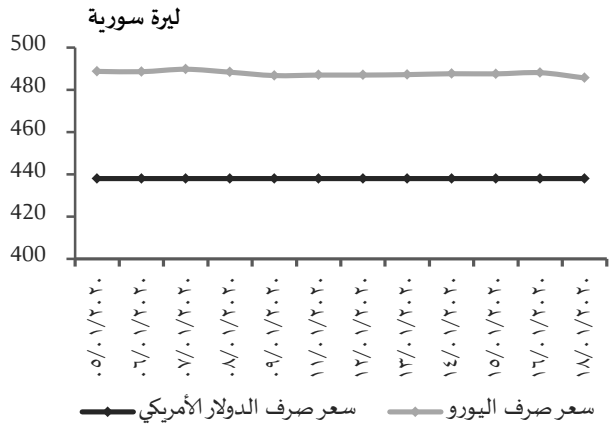

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 436 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 483.57 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 484.92 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 1.36 ليرة سورية (بمعدل 0.28%) (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

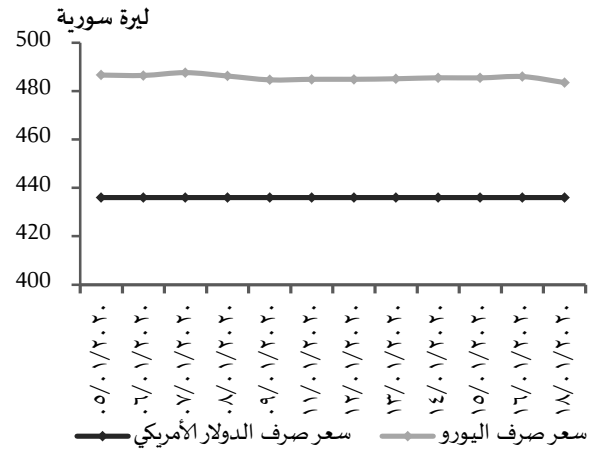

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 39,429 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 35,143 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 4,286 ليرة سورية (بمعدل 12.20%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 46,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 41,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 5,000 ليرة سورية (بمعدل 12.20%) (الشكل رقم 3)، كما ارتفع سعر الأونصة عالمياً بمقدار 9.7 دولار أمريكي بنسبة 0.63%.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

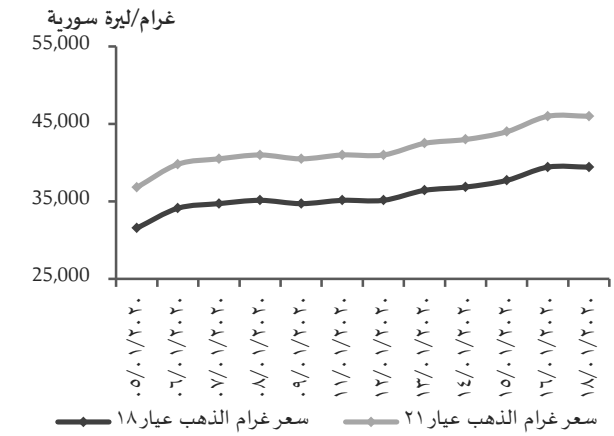

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 5,791.90 نقطة مقارنةً بمستوى 5,800.16 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة انخفاض بلغت 0.14%، يعود هذا الانخفاض في المؤشر العام لسوق دمشق إلى انخفاض أسهم 5 شركات هي: شركة سيريتل موبايل تيليكوم بنسبة انخفاض بلغت 5.83%، وبنك سورية والخليج بنسبة انخفاض بلغت 4.66%، وشركة إسمنت البادية بنسبة انخفاض بلغت 1.95%، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة انخفاض بلغت 1.94%، وبنك البركة سورية بنسبة انخفاض بلغت 0.72%، كما سجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية انخفاضاً إلى مستوى 77 مليون ليرة سورية، مقارنةً بمستوى 111 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، كما انخفض حجم التداول إلى مستوى 166 ألف سهم، مقارنةً بمستوى 221 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 195 صفقة مقارنةً بـ 292 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 4 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

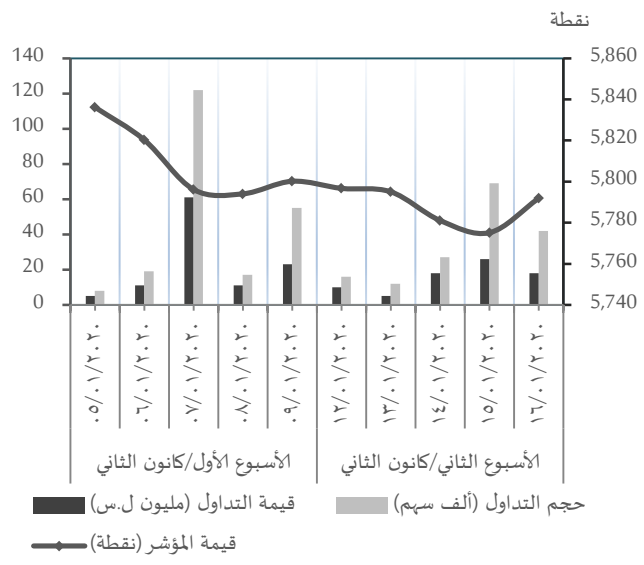

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وسيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق، ولكن انخفضت حصته إلى مستوى 88.72% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 95.67% في تداولات الأسبوع السابق، كما انخفضت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 0.04% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 0.76% في تداولات الأسبوع السابق، بينما ارتفعت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 5.55% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 2.19% في تداولات الأسبوع السابق، وارتفعت حصة قطاع الاتصالات إلى مستوى 5.68% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 1.38% في تداولات الأسبوع السابق، بينما لم يجر أي تداول على قطاعي الخدمات والزراعة.

الشكل رقم 5 الحصة السوقية لكل قطاع

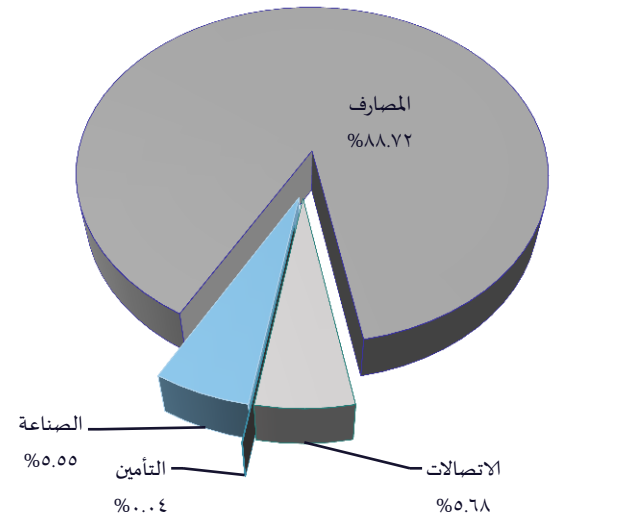

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي: بنك سورية الدولي الإسلامي متصدراً بنسبة استحواذ 23.59% وحجم تداول 35,337 سهم، وبنك البركة سورية بنسبة استحواذ 20.48% وحجم تداول 19,668 سهم، وبنك سورية والخليج بنسبة استحواذ 16.59% وحجم تداول 43,273 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 11.46% وحجم تداول 28,418 سهم، وفرنسبنك سورية بنسبة استحواذ 9% وحجم تداول 21,761 سهم،

وبنك الشام بنسبة استحواذ 6.72% وحجم تداول 9,251 سهم، وشركة سيريتل موبايل تيليكوم بنسبة استحواذ 5.68% وحجم تداول 659 سهم، وشركة إسمنت البادية بنسبة استحواذ 4.20% وحجم تداول 2,876 سهم، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة استحواذ 1.36% وحجم تداول 2,806 سهم، في حين لم تتجاوز نسب الاستحواذ بالنسبة للشركات الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المراسيم والتشريعات:

رئاسة الجمهورية العربية السورية: إصدار المرسومين رقم (3) و(4) لعام 2020:

أصدر السيد رئيس الجمهورية العربية السورية المرسوم التشريعي رقم **(3)** لعام 2020 القاضي بتعديل المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم **(54)** لعام 2013 المتعلق بمنع التعامل بغير الليرة السورية كوسيلة للمدفوعات والذي نص على الآتي:

تعدل المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم **(54)** لعام 2013 لتصبح على النحو الآتي:

أ-كل من يخالف أحكام المادة الأولى يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن سبع سنوات والغرامة المالية بما يعادل مثلي قيمة المدفوعات، أو المبلغ المتعامل به أو المسدد أو الخدمات أو السلع المعروضة.

ب-تحكم المحكمة بمصادرة المدفوعات أو المبالغ المتعامل بها أو المعادن الثمينة لصالح مصرف سورية المركزي.

كما أصدر السيد الرئيس المرسوم التشريعي رقم (4) لعام 2020 القاضي بتشديد عقوبة إذاعة أو نشر وقائع ملفقة أو مزاعم كاذبة أو وهمية لإحداث تدني أو عدم استقرار في أوراق النقد الوطنية والذي نص على الآتي:

تعدل المادة 309 من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (148) لعام 1949 وتعديلاته لتصبح على النحو الآتي: يعاقب بالاعتقال المؤقت وبغرامة من مليون إلى خمسة ملايين ليرة سورية كل من أذاع أو نشر أو أعاد نشر وقائع ملفقة أو مزاعم كاذبة أو وهمية، بإحدى الوسائل المذكورة في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 208 أو عن طريق الشبكة المعرفة بقانون تنظيم التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 17 لعام 2012 أو بأي وسيلة أخرى لإحداث التدني، أو عدم الاستقرار في أوراق النقد الوطنية أو أسعار صرفها المحددة بالنشرات الرسمية أو لزعزعة الثقة في متانة نقد الدولة وسنداتها وجميع الأسناد ذات العلاقة بالثقة المالية العام.

المستجدات الاقتصادية المحلية:

رئاسة مجلس الوزراء: إقرار بدء توزيع المواد الأساسية المدعومة للمواطنين عبر بطاقة الخدمات "الذكية" في بداية شهر شباط من عام 2020:

أقر مجلس الوزراء بدء توزيع المواد الأساسية المدعومة للمواطنين عبر بطاقة الخدمات "الذكية" بداية شهر شباط القادم في صالات المؤسسة السورية للتجارة، وبعض مراكز البيع الخاصة وعبر السيارات الجوالة على أن يتم توسيع دائرة المواد المدعومة تدريجياً، حيث تم الطلب من وزارة التجارة الداخلية اتخاذ جميع الإجراءات لضمان التوزيع بسلاسة للمواطنين، كما أقر المجلس خطة وزارة النقل لتعزيز البنية التحتية لقطاعات النقل (البري والبحري والجوي والسككي) للمرحلة القادمة باعتباره العصب المغذي لاستراتيجية التنمية في مختلف المفاصل الخدمية والاقتصادية والإنتاجية، إضافة إلى استثمار العقارات العائدة له بما يحقق الربط بين مختلف المحافظات وبين مراكز الإنتاج والاستهلاك ومنافذ التصدير والاستيراد.

كلف المجلس وزارة النقل اقتراح مجموعة مشاريع ذات أولوية اقتصادية واجتماعية لتنفيذها خلال العام الجاري، وتعزيز التشاركية مع القطاع الخاص في إقامة هذه المشاريع، مع التركيز على إقامة محاور جديدة للربط السككي مع الدول المجاورة وصيانة وإصلاح الخطوط الحديدية في المناطق المحررة، والإسراع بإنجاز السكك الحديدية اللازمة لنقل الفيول إلى المحطات الكهربائية.

وافق المجلس على طلب المصرف التجاري السوري بشراء نظام مصرفي متكامل يساعد على تحديث عمل المصرف، إلى جانب تحسين الخدمات التي يقدمها للمواطنين، وتجنب المخاطر الناتجة عن عدم تحديث الخدمات الموجودة في المصرف نتيجة العقوبات الاقتصادية على سورية، كما ناقش مشروع قانون بتعديل أحكام القانون الخاص بترخيص مؤسسات الصرافة بهدف مساعدة هذه المؤسسات على تطوير عملها، وزيادة انتشارها في المحافظات كافة بما ينعكس إيجاباً على الخدمات المقدمة للمواطنين.

كما طلب المجلس من وزراء التجارة الداخلية وحماية المستهلك، النفط، والداخلية تكليف الجهات المعنية القيام بجولات ميدانية مكثفة على محطات الوقود المنتشرة في المحافظات، لمحاربة حالات التلاعب بجودة مادة المازوت التي يلجأ إليها ضعاف النفوس واتخاذ العقوبات الصارمة بحقهم منعاً لحدوث التجاوزات التي تؤثر سلباً في المواطنين.

هيئة الاستثمار السورية: تنفيذ عشرات المشاريع الاستثمارية في عام 2019 منها مشروعان بتكلفة 6 مليار ليرة سورية:

أعلنت هيئة الاستثمار السورية عن وصول عدد المشاريع الاستثمارية المنفذة من قبل القطاع الخاص العام الماضي إلى أعلى مستوى له منذ سنوات، حيث بلغت نسبة المشاريع المنفذة 13% من إجمالي عدد المشاريع المستقطبة من قبل الهيئة، كما ذكرت الهيئة في مقتطفات من تقريرها السنوي أن عدد المشاريع المنفذة العام الماضي بلغ 16 مشروعاً منها مشروعان قيد التشغيل التجريبي، بتكلفة تقديرية تصل إلى 6,7 مليار ليرة سورية، حيث تستوعب هذه المشاريع عند التشغيل الكامل نحو 680 عامل، حيث لفتت الهيئة إلى أن عدداً كبيراً من المستثمرين اتخذوا خطوات جدية في التأسيس لمشاريعهم على الأرض، إذ كانت نسبة المشاريع قيد التنفيذ 33% من المشاريع التي جرى استقطابها في العام نفسه بينما بلغت التكلفة التقديرية لتلك المشاريع 119 مليار ليرة سورية ويتوقع أن تؤمن 2,495 فرصة عمل جديدة.

بالنسبة للعدد الإجمالي للمشاريع بينت الهيئة أن عام 2019 شهد زيادة بنسبة 8% في عدد الاستثمارات التي استقطبتها مقارنةً بـ عام 2018، حيث بلغ عدد المشاريع المستقطبة 118 مشروعاً بتكلفة تقديرية تقارب الـ 192 مليار ليرة سورية، توفر نحو 8,682 فرصة عمل، كما لفتت الهيئة إلى أن القطاع الصناعي استحوذ على النسبة الأعلى في المشاريع المنفذة، حيث كان نصيبه 62% من إجمالي المشاريع تركز معظمها في محافظتي حماة وريف دمشق، أما بالنسبة إلى الاستقطاب الأجنبي بلغ عدد مشاريعه 9 بزيادة 6 مشاريع عن عام 2018 بتكلفة تقديرية 34 مليار ليرة سورية، توفر نحو 1,128 فرصة عمل.

يشار إلى أن هيئة الاستثمار السورية تعمل على تنفيذ السياسات الوطنية للاستثمار، إضافة إلى تنمية وتعزيز البيئة الاستثمارية، ومواكبة التوجهات والدعم الحكومي للنشاط الاستثماري في سورية ووضعها موضع التنفيذ.

الاقتصادات العربية:

الكويت: اتساع عجز الميزانية في 2020-2021 جراء هبوط الإيرادات:

أظهرت أرقام حكومية أن الكويت تتوقع عجزاً قدره 9.2 مليار دينار كويتي (30.33 مليار دولار أمريكي) في ميزانيتها للسنة المالية

القادمة التي تبدأ أول نيسان، ذلك بعد إيداع 10% من إجمالي الإيرادات في صندوق الثروة السيادي، يزيد بذلك العجز 19% مقارنة مع العام السابق، بأكبر من التوقعات بعجز قدره 7.7 مليار دينار كويتي، ولا ينطوي ذلك على أي زيادة في إجمالي الإنفاق مقارنةً مع العام السابق، مما يعني أن زيادة العجز ترجع إلى انخفاض إجمالي الإيرادات إلى 14.8 مليار دينار كويتي من 16.3 مليار دينار كويتي في السنة السابقة.

الأردن؛ ارتفاع معدل التضخم السنوي في شهر كانون الأول من عام 2019:

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شهر كانون الأول من عام 2019 بنسبة 0.6% على أساس سنوي، مقارنةً بانكماشه بنسبة 0.4% في الشهر السابق من العام ذاته، يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار الأغذية والنقل، بينما استقر معدل التضخم الشهري عند 0.28%.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

ارتفاع الإنتاج في قطاع الإنشاءات في شهر تشرين الثاني من عام 2019:

ارتفع إنتاج قطاع الانشاءات في منطقة اليورو بنسبة 1.4% على أساس سنوي في شهر تشرين الثاني من عام 2019، مقارنةً بارتفاعه بنسبة 0.9% في الشهر السابق من العام ذاته، يعود ذلك إلى ارتفاع كل من؛ نشاط البناء، وأعمال الهندسة المدنية، من بين أكبر اقتصادات منطقة اليورو، ارتفع الإنتاج في فرنسا (1.4% مقارنةً بـ -1.4%)، وفي ألمانيا (4.8% مقارنةً بـ 2.6%).

ارتفاع معدل التضخم في شهر كانون الأول من عام 2019:

تم تأكيد معدل التضخم على أساس سنوي في منطقة اليورو عند 1.3% في شهر كانون الثاني من عام 2019، مقارنةً بـ 1% في الشهر السابق من العام ذاته، يعد أعلى مستوى منذ شهر حزيران من عام 2010، يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار كل من؛ الطاقة والسلع الصناعية، والمواد الغذائية، والخدمات.

انخفاض الإنتاج الصناعي في شهر تشرين الثاني من عام 2019:

انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 1.5% في شهر تشرين الثاني من عام 2019، مقارنةً بانخفاضه بنسبة 2.6% في الشهر السابق من العام السابق، وهو الشهر الثالث عشر على التوالي من الانكماش في قطاع الصناعة، حيث استمر الإنتاج في الانخفاض بالنسبة للسلع الرأسمالية، والطاقة. من بين أكبر اقتصادات منطقة اليورو تقلص الإنتاج الصناعي في ألمانيا (-4%) وإيطاليا (-0.6%).

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

انخفاض الإنتاج الصناعي في شهر كانون الأول من عام 2019:

انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 0.3% في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بارتفاعه بنسبة 0.8% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفض إنتاج المعدات، أجهزة التدفئة، والسيارات.

ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر كانون الأول من عام 2019:

ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 0.3% على أساس شهري في شهر كانون الأول من عام 2019، بعد ارتفاعها بالمستوى ذاته

في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انتعشت المبيعات للأغذية والمشروبات، الملابس والإلكترونيات، الأجهزة والبنزين، على أساس سنوي، ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 5.8% في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بـ 3.3% في الشهر السابق من العام ذاته.

المكسيك؛ انخفاض الاستثمار الثابت في شهر تشرين الأول من عام 2019:

انخفض إجمالي الاستثمار الثابت على أساس سنوي بنسبة 8.6% في شهر تشرين الأول من عام 2019، بعد انخفاض بلغ 6.8% في الشهر السابق من العام ذاته، يعد الانخفاض الشهري التاسع على التوالي في الاستثمارات الخاصة والأكثر حدة منذ شهر حزيران من عام 2019، كما انخفض الاستثمار في البناء بنسبة 8%، وانخفض الاستثمار في الآلات والمعدات بنسبة 9.5%.

البرازيل؛ ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر تشرين الثاني من عام 2019:

ارتفعت مبيعات التجزئة في البرازيل بنسبة 0.6% في شهر تشرين الثاني من عام 2019، بعد ارتفاع بنسبة 0.1% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت مبيعات المواد الصيدلانية ومستحضرات التجميل، السلع الشخصية والمحلية الأخرى، إضافة إلى مبيعات الأثاث والأجهزة المنزلية، يرجع ذلك أساساً إلى تخفيضات الجمعة السوداء.

الاقتصاد البريطاني:

انخفاض معدل التضخم السنوي في شهر كانون الأول من عام 2019:

تباطأ تضخم أسعار المستهلك في المملكة المتحدة إلى 1.3% على أساس سنوي في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بـ 1.5% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت الأسعار بوتيرة أقل للمطاعم والفنادق، إلى جانب النقل والمواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية، بينما انخفضت أسعار الملابس والأحذية.

انخفاض مبيعات التجزئة في شهر كانون الأول من عام 2019:

تراجعت مبيعات التجزئة بنسبة 0.6% على أساس شهري في شهر كانون الأول من عام 2019، بعد انخفاضها بنسبة 0.8% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو الشهر الخامس على التوالي لعدم نمو مبيعات التجزئة، يعود هذا الانخفاض إلى؛ انخفاض مبيعات متاجر الملابس، الأحذية والمنسوجات، المتاجر الكبرى والطعام.

الاقتصاد الروسي:

تقلص الفائض التجاري في شهر تشرين الثاني من عام 2019:

تقلص الفائض التجاري إلى 12.27 مليار دولار أمريكي في شهر تشرين الثاني من عام 2019، مقارنةً بـ 12.98 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت الصادرات بنسبة 12%، بسبب انخفاض مبيعات الدول التي تقع خارج رابطة الدول المستقلة مسجلةً 35.44 مليار دولار أمريكي، وارتفعت الواردات بنسبة 8.9% مسجلةً 23.16 مليار دولار أمريكي.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين؛

نمو الناتج المحلي الإجمالي هو الأضعف في 29 عاماً في الربع الرابع من عام 2019:

نما الاقتصاد الصيني بمعدل 6.0% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2019، وهو ما كان عليه في الربع السابق ومطابقاً لتوقعات السوق، حيث يعد أضعف معدل نمو منذ الربع الأول من عام 1992، وسط ضغوط تجارية من الولايات المتحدة، إلى جانب تباطؤ الطلب من الداخل والخارج،

بالنظر إلى كامل عام 2019، نما الاقتصاد بنسبة 6.1%، حيث يعد أبطأ وتيرة في 29 عاماً، لكنه لا يزال ضمن هدف الحكومة التي حددته بنسبة 6% إلى 6.5% في عام 2020، حيث من المتوقع أن يظل الاقتصاد تحت الضغط على الرغم من أن اتفاقية التجارة في المرحلة الأولى مع الولايات المتحدة خففت من حدة التوترات التجارية، وزادت التفاؤل بالأعمال، إلا أن التعريفات الحالية ستبقى سارية، حيث ستكون هناك حاجة لمزيد من التيسير النقدي وذلك لتعزيز الطلب المحلي.

ارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر كانون الأول من عام 2019:

ارتفع الإنتاج الصناعي على أساس سنوي بنسبة 6.9% في شهر كانون الأول من عام 2019، متسارعاً من زيادة قدرها 6.2% في الشهر السابق من العام ذاته، هو أكبر نمو سنوي في الإنتاج الصناعي منذ شهر آذار من العام الماضي، ذلك وسط دعم حكومي لزيادة الطلب.

اليابان؛

بنك اليابان؛ استقرار السياسية النقدية خلال اجتماعه في شهر كانون الأول من عام 2019:

حافظ بنك اليابان على سعر الفائدة الرئيس عند المستوى (-0.1%) خلال شهر كانون الأول من عام 2019، كما أبقى الهدف لعائد السندات الحكومية اليابانية لمدة 10 سنوات عند حوالي 0%، حيث حافظ صناع السياسة على تقييمهم المتفائل للاقتصاد، قال المحافظ في خطاب له إن بنك اليابان لن يتردد في تخفيف السياسة النقدية أكثر إذا لزم الأمر، وذلك من أجل الحفاظ على الزخم نحو هدف التضخم عند 2%، وأضاف أن تضخم المستهلك سوف يتسارع نحو الهدف، وسط فجوة إيجابية في الإنتاج، إلى جانب الارتفاع في توقعات التضخم ، في حين أنه سيتأثر بهبوط أسعار النفط في الوقت الحالي.

انخفاض الإنتاج الصناعي في شهر تشرين الثاني من عام 2019:

انخفض الإنتاج الصناعي على أساس شهري بنسبة 1.0% في شهر تشرين الثاني من عام 2019، بعد انخفاض بنسبة 4.5% في الشهر السابق من العام ذاته، يعود ذلك إلى انخفاض الإنتاج في المعدات الالكترونية، الاتصالات، الآلات الكهربائية، الحديد والصلب، وقطع الغيار.

الهند؛ تقلص العجز التجاري في شهر كانون الأول من عام 2019:

تقلص العجز التجاري الهندي إلى 11.25 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الأول من عام 2019 من 12.12 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت الواردات بنسبة 8.8% لتصل إلى 38.61 مليار دولار أمريكي، كما انخفضت الصادرات بنسبة 1.8% لتصل إلى 27.36 مليار دولار أمريكي.

المنظمات والهيئات الدولية:

منظمة الأغذية والزراعة؛ ارتفع مؤشر أسعار الغذاء إلى أعلى مستوى له خلال خمس سنوات في شهر كانون الأول من عام 2019:

بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء 181.7 نقطة في شهر كانون الأول من عام 2019، مرتفعاً بمقدار 4.4 نقطة (2.5%) عما كان عليه في الشهر السابق من

العام ذاته، هي الزيادة للشهر الثالث على التوالي، يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار كل من الحبوب والزيوت النباتية، الألبان، والسكر؛ حيث ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب بنسبة 1.4% بسبب ارتفاع الأسعار الدولية للقمح في ظلّ تسارع الطلب على الواردات من الصين، إلى جانب المشاكل اللوجستية في فرنسا بفعل استمرار موجة الاحتجاجات والمخاوف إزاء ظروف النمو في عدد من المناطق الهامة، كما ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الزيوت النباتية بنسبة 9.4%، يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار زيت النخيل بفعل ازدياد الطلب، تحديداً من جانب قطاع الديزل الحيوي، كما ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الألبان بنسبة 3.3% بسبب ارتفاع أسعار الأجبان مدعومةً بارتفاع الطلب العالمي على الواردات، ذلك في ظلّ انحسار الكميات المتوافرة للتصدير من الاتحاد الأوروبي، كما واصلت أسعار الحليب المجفف ارتفاعها مدعومةً بتوافر كميات محدودة من الإمدادات المحلية من الاتحاد الأوروبي، كما ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار السكر بنسبة 4.8%، يعد هذا الارتفاع للشهر الثالث على التوالي. وكان التحسن المستمر الأخير في الأسعار الدولية للسكر مدفوعاً بارتفاع أسعار الزيوت الخام، هذا ما شجّع مطاحن السكر في البرازيل على استخدام مزيد من إمدادات قصب السكر لإنتاج الإيثانول عوضاً عن السكر، ما أدى إلى تراجع الكميات المتاحة من السكر في الأسواق العالمية.

الأسواق المالية العربية والعالمية

البورصات العربية:

ارتفعت أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية؛ حيث ارتفع سوق دبي المالي DFMGI بنسبة بلغت 2.87% مسجلاً 2,828.28 نقطة بدعم من قطاعات المصارف، والتأمين، والعقارات، وارتفع المؤشر العام الأردني AMGNRLX بنسبة بلغت 2.17% مسجلاً 1,865.59 نقطة بدعم من قطاعات المصارف، والخدمات، والعقارات، وكذلك ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المغربية MASI بنسبة بلغت 1.43% مسجلاً 12,486.85 نقطة بدعم من قطاعات العقارات، والصناعة، والزراعة، وارتفع المؤشر العام السعودي TASI بنسبة بلغت 1.37% مسجلاً 8,459.80 نقطة بدعم من قطاعات التأمين، والتجزئة، والنقل، كما ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المصرية EGX30 بنسبة بلغت 0.69% مسجلاً 13,824.16 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والخدمات، والعقارات.

الشكل رقم 6 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

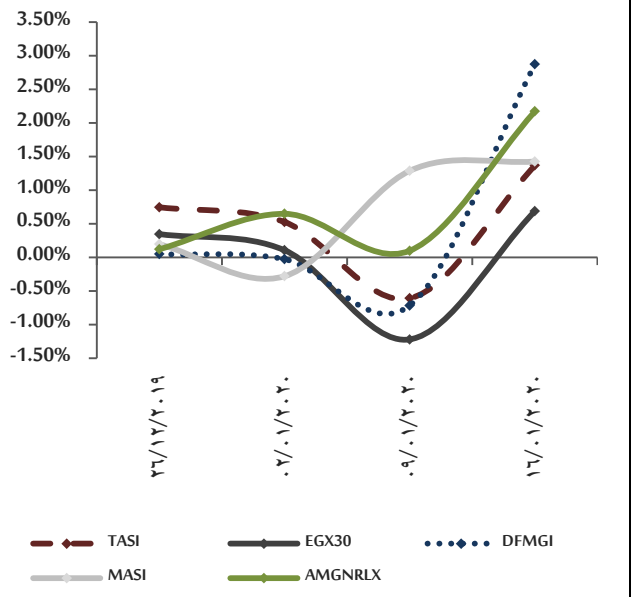

الأسهم الأمريكية:

ارتفعت مؤشرات الأسواق الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية عقب توقيع الولايات المتحدة والصين للمرحلة الأولى من الاتفاق التجاري بينهما، مسجلةً أرباح في قطاعات المؤسسات العامة، والسلع الاستهلاكية، والصناعة، والتكنولوجيا؛ حيث ارتفع مؤشر NASDAQ بنسبة بلغت 2.29% مسجلاً 9,388.94 نقطة، كما ارتفع مؤشر S&P500

بنسبة بلغت1.97% مسجلاً 3,329.62 نقطة، وارتفع مؤشر DJI بنسبة بلغت 1.82% مسجلاً 29,348.10 نقطة.

الشكل رقم 7 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

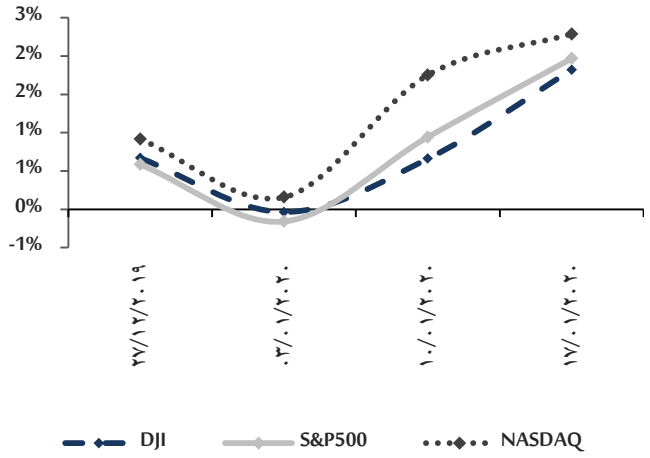

الأسهم الأوروبية:

ارتفعت الأسهم الأوروبية في نهاية تداولاتها الأسبوعية بدعم من تحسن شهية المخاطرة في الأسواق بعد توقيع المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين، حيث ارتفع مؤشر FTSE100 البريطاني بنسبة بلغت 1.14% مسجلاً 7,674.56 نقطة بدعم من قطاعات التجزئة، والنقل، والخدمات، وارتفع مؤشر CAC40 الفرنسي بنسبة بلغت 1.05% مسجلاً 6,100.72 نقطة بدعم من قطاعات السلع الاستهلاكية، والمصارف، والخدمات، وكذلك ارتفع مؤشر DAX30 الألماني بنسبة بلغت 0.32% مسجلاً 13,526.13 نقطة بدعم من قطاعات المؤسسات العامة، والعقارات، والمالية.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

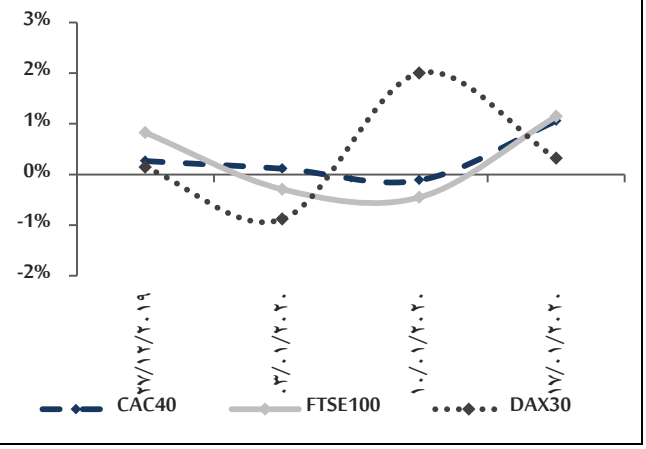

الأسهم الآسيوية:

ارتفعت مؤشرات الأسواق المالية الآسيوية في نهاية تداولاتها الأسبوعية في ظل حالة التفاؤل التي تسيطر على الأسواق بعد توقيع الاتفاق التجاري الجزئي بين الصين والولايات المتحدة، باستثناء مؤشر شنغهاي المركب SSEC الصيني الذي انخفض بنسبة بلغت 0.54% مسجلاً 3,075.50 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والتكنولوجيا، والصناعة، بينما ارتفع مؤشر S&P/ASX200 الأسترالي بنسبة بلغت 1.95% مسجلاً 7,064.10 نقطة بدعم من قطاعات التكنولوجيا، والسلع الاستهلاكية، والمالية، وارتفع مؤشر NIKIE225 الياباني بنسبة بلغت 0.80% مسجلاً 24,041.26 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والخدمات، والتكنولوجيا، وكذلك ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة الهندية NSEI50 بنسبة بلغت 0.78% مسجلاً 12,352.35 نقطة بدعم من قطاعات الخدمات الصحية، والسلع الاستهلاكية، والطاقة.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

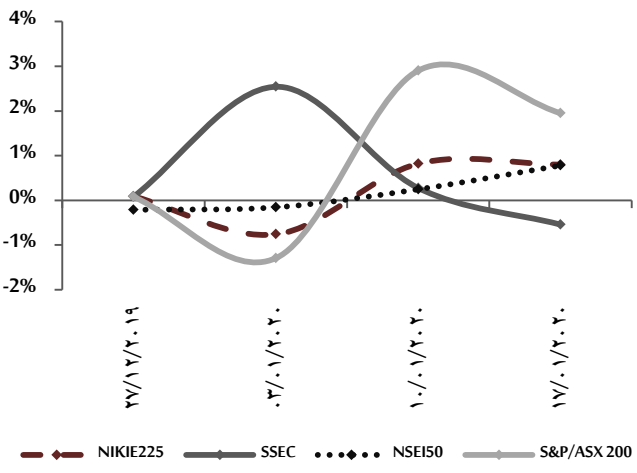

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع، حيث ارتفع مؤشر IMOEX بنسبة بلغت 2.34% مسجلاً 3,196.88 نقطة بدعم من قطاعات الخدمات، والصناعة، والمالية.

الشكل رقم 10 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

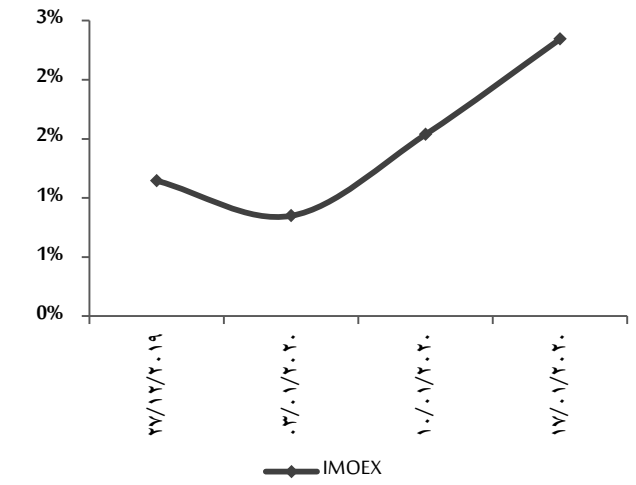

أسعار العملات:

اليورو:

تابع اليورو ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.1135 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.1122 دولار أمريكي لليورو) مدعوماً بدفعة من التفاؤل التجاري الذي يسود الأسواق باقتراب توقيع الاتفاق التجاري الأولي بين الولايات المتحدة والصين، إضافةً إلى تحسن مستويات السيولة في أسواق المال بعد انتهاء موسم عطلات عيد الميلاد مما يدعم عودة أحجام التداول إلى مستويات ما قبل العطلات، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.1151 دولار أمريكي لليورو وسط انخفاض الدولار الأمريكي نتيجة لبيانات اقتصادية ضعيفة[1]، بينما انخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.1090 دولار أمريكي لليورو وسط ارتفاع الدولار الأمريكي مدعوماً بالبيانات الإيجابية على مستوى قطاع الإسكان الأمريكي[2].

الشكل رقم 11 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

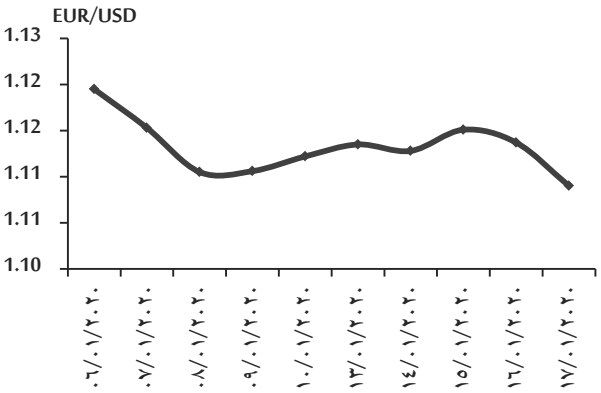

الجنيه الإسترليني:

تابع الجنيه انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.2990 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق

[1] انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 0.3% في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بارتفاعه بنسبة 0.8% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفض إنتاج المعدات، وأجهزة التدفئة، والسيارات.

[2] قفز معدل البدء في تشييد المنازل بنسبة 16.9% إلى 1.608 مليون وحدة في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بـ 1.375 مليون وحدة في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أعلى مستوى منذ شهر تشرين الأول من عام 2006

منخفضاً (عند مستوى 1.3061 دولار أمريكي للجنيه) عقب صدور بيانات التضخم السلبية[1]، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.3038 دولار أمريكي للجنيه وسط انخفاض الدولار الأمريكي، ثم عاد لينخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.3010 دولار أمريكي للجنيه متأثراً ببيانات مبيعات التجزئة البريطانية السلبية[2].

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

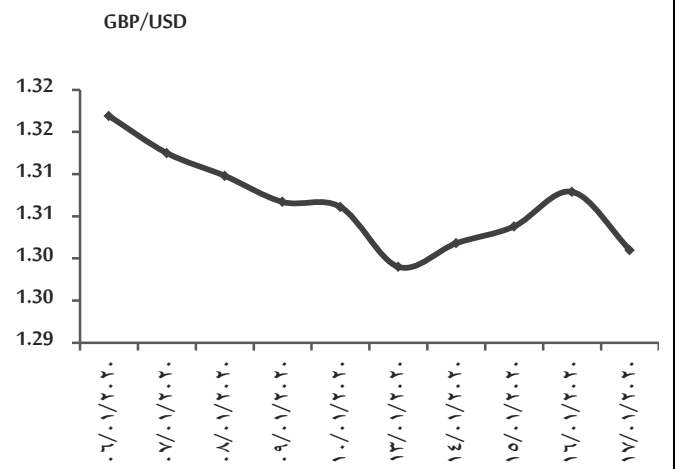

الين:

انخفض الين في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 109.94 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 109.47 ين للدولار الأمريكي)، في ظل انخفاض الطلب على عملات الملاذ الآمن مع تفاؤل المستثمرين حول توقيع الاتفاق التجاري الأولي بين الولايات المتحدة والصين بهدف تهدئة وتيرة الحرب التجارية بين البلدين، وتحفيز النمو العالمي، بينما ارتفع الين في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 109.89 ين للدولار الأمريكي مدعوماً ببيانات اقتصادية جيدة[3]، ثم عاد لينخفض في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 110.16 ين للدولار الأمريكي وسط ارتفاع الدولار الأمريكي وارتفاع شهية المخاطرة في الأسواق بعد توقيع المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين.

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

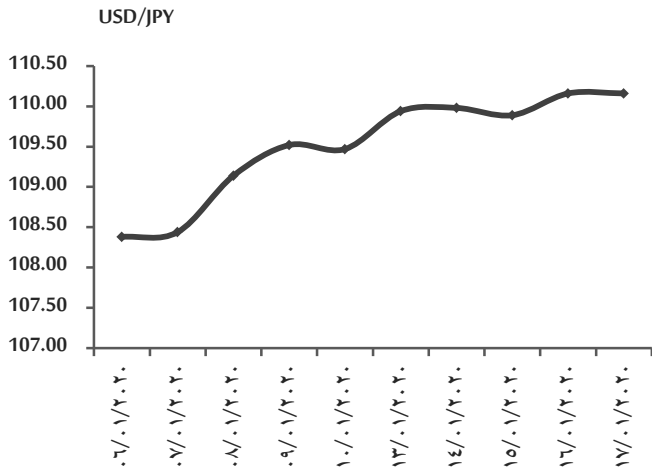

اليوان الصيني:

تابع اليوان ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.8937 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 6.9192 يوان للدولار الأمريكي) مدعوماً بارتفاع الصادرات الصينية لأول مرة منذ خمسة أشهر[4]، وتابع اليوان ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 6.8598 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أسقطت وزارة الخزانة الأمريكية قرارها بوصف الصين كمتلاعب بسعر صرف

1.تباطأ تضخم أسعار المستهلك في المملكة المتحدة إلى 1.3% على أساس سنوي في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بـ 1.5% في الشهر السابق من العام ذاته.

2تراجعت مبيعات التجزئة بنسبة 0.6% على أساس شهري في شهر كانون الأول من عام 2019، بعد انخفاضها بنسبة 0.8% في الشهر السابق من العام ذاته.

[3]ارتفع مؤشر أسعار المنتجين في اليابان بنسبة 0.9% على أساس سنوي في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بارتفاعه بنسبة 0.1% في الشهر السابق من العام ذاته.

[4]ارتفعت الصادرات الصينية على أساس سنوي بنسبة 7.6% إلى 237.65 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بانخفاضها بنسبة 1.3% في الشهر السابق من العام ذاته، وبأعلى من توقعات السوق بارتفاعها بنسبة 3.2%.

عملتها للحصول على ميزات تنافسية في صادراتها، إضافةً إلى توقيع المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين والذي يعتبر كخطوة أولى تجاه إنهاء النزاع التجاري بين أكبر اقتصادين في العالم.

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

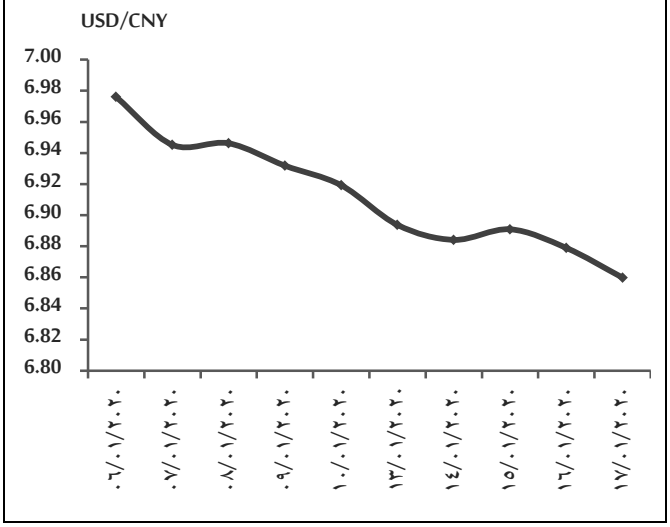

البتكوين:

انخفضت عملة البتكوين المشفرة في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 8,094.50 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت في الأسبوع السابق مرتفعةً (عند مستوى 8,176.30 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) بعد إعلان ماليزيا فرض قواعد أكثر صرامة على تعاملات البيتكوين، حيث صرحت هيئة الأوراق المالية والسندات الماليزية أن الدولة لن تسمح بتداول سوى العملات المشفرة التي تلتزم بمعايير التقييم التي تفرضها الهيئة، بينما ارتفعت في تداولات منتصف الأسبوع وآخره لتغلق عند مستوى 8,875.40 دولار أمريكي للوحدة الواحدة عقب إعلان هيئة تداول العقود الآجلة للسلع في الولايات المتحدة حول اعتبار كل من البيتكوين والإيثريوم سلعاً يمكن التداول فيها.

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

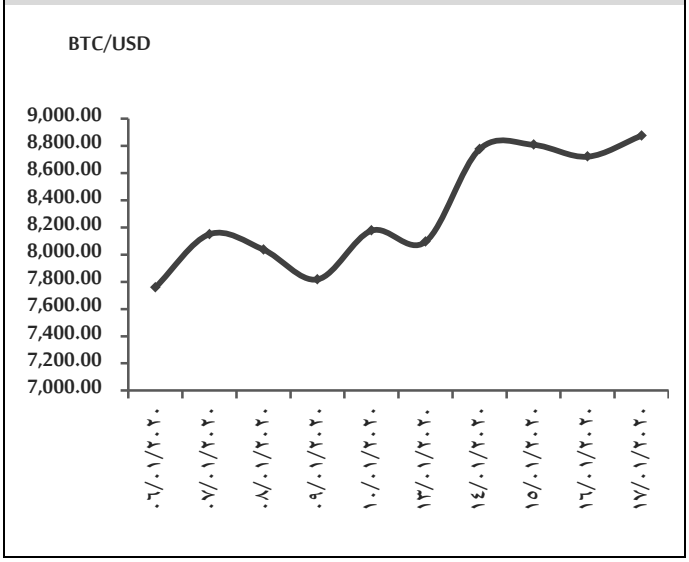

أسعار السلع

الذهب:

افتتح الذهب تداولاته الأسبوعية على انخفاض مسجلاً 1,550.60 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,560.10 دولار أمريكي للأونصة) حيث تراجعت أسعار الذهب مع صعود الأسهم الآسيوية لأعلى مستوى في 19 شهراً قبل توقيع اتفاق التجارة المؤقت بين واشنطن وبكين مما شجع المستثمرين على العودة للأصول عالية المخاطر، بينما ارتفع الذهب في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1,560.30 دولار أمريكي للأونصة حيث ارتفعت أسعار الذهب بعد أن فشلت تفاصيل اتفاق المرحلة الأولى للتجارة بين الولايات المتحدة والصين في تهدئة مخاوف المستثمرين بشأن الخلافات التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم مع إبقاء واشنطن على الرسوم الجمركية على بعض البضائع الصينية، حيث تمّ توقيع الاتفاق بتاريخ 2020/01/15.

الشكل رقم 16تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

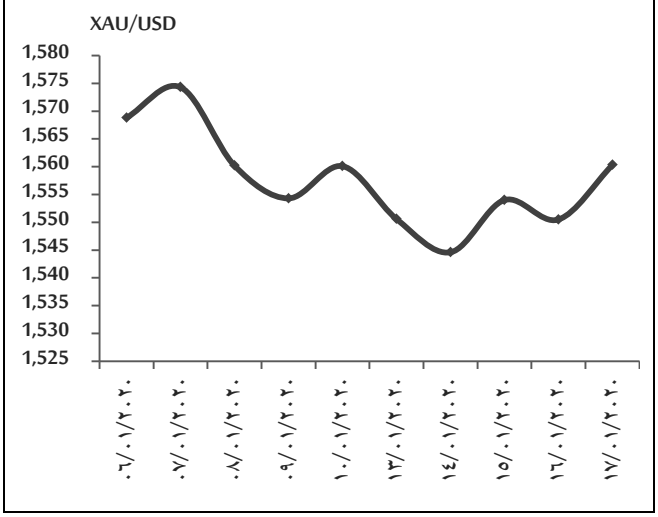

النفط:

تابع النفط انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 64.20 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 64.98 دولار أمريكي للبرميل)، حيث تراجعت أسعار النفط بنسبة 1% في بداية تداولاتها الأسبوعية مع انحسار توترات الشرق الأوسط، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 64 دولار أمريكي للبرميل نتيجة انخفاض الطلب على وقود التدفئة، بينما ارتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 64.85 دولار أمريكي للبرميل مع تزايد التفاؤل بأن تقدماً في اتفاقية رئيسة أخرى للتجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين سيعزز الطلب على الطاقة في 2020، حيث وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على نسخة معدلة من اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا بعد يوم من توقيع الولايات المتحدة اتفاق المرحلة الأولى مع الصين.

الشكل رقم 17 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

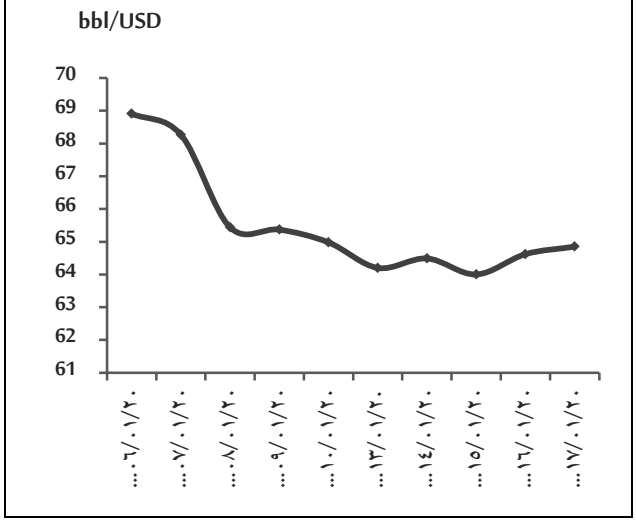

الغاز الطبيعي:

افتتح الغاز الطبيعي تداولاته الأسبوعية على انخفاض مسجلاً 2.18 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية[1] بريطانية بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 2.20 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) بعد انحسار التوترات في منطقة الشرق الوسط، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 2 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية نتيجة ارتفاع المعروض من الغاز الطبيعي بعد بدء كل من مصر والمغرب بتصدير الغاز الطبيعي إلى القارة الأوروبية.

[1] عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون BTU1000، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري تعني M مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

الشكل رقم 18 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

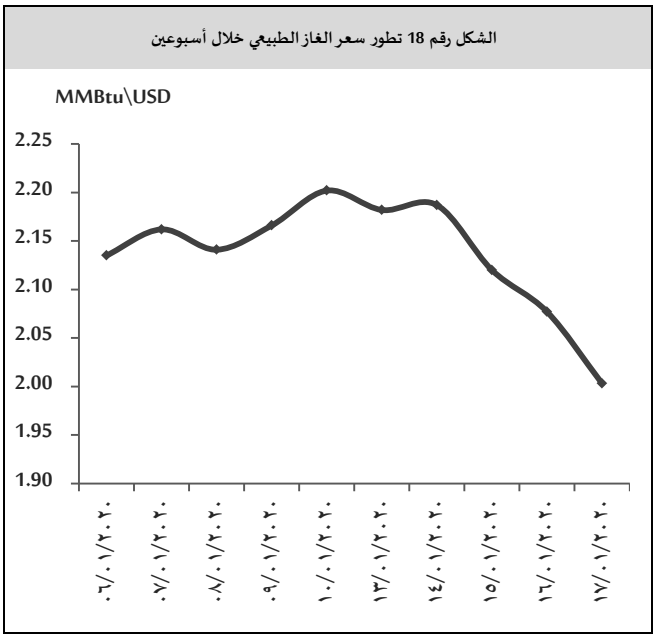

أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي: تعزيز التكامل الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي[1]:

يُعد التكامل الاقتصادي داخل منطقة البحر الكاريبي من أولويات السياسة الإقليمية منذ إنشاء المجموعة الكاريبية (CARICOM)، وقرار إنشاء السوق والاقتصاد الموحدين لمنطقة البحر الكاريبي (CSME). مع ذلك، كان تنفيذ مبادرات التكامل بطيء، على الرغم من الالتزام المعلن للزعماء السياسيين. حيث أدى عجز التنفيذ إلى التشكيك في إكمال السوق الموحدة لمنطقة البحر الكاريبي والجدل بشأن فوائده. تحلل هذه الدراسة كيف تطور التكامل الكاريبي، كما تناقش العقبات التي تحول دون التقدم، وتستكشف الفوائد المحتملة من زيادة التكامل. من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ تتطلب معالجة التحديات المشتركة التي تواجه منطقة البحر الكاريبي اتباع نهج إقليمي يستند إلى مزيد من التكامل وتنسيق السياسات. فعلى الرغم من اختلاف أحجامها الاقتصادية ومراحل تطورها، تواجه اقتصادات منطقة البحر الكاريبي صدمات خارجية مشتركة وعوائق هيكلية أمام النمو. فقد أدرك صانعو السياسة في المجموعة الكاريبية منذ فترة طويلة ضرورة التكامل الإقليمي كوسيلة لبناء قدر أكبر من المرونة والحجم، إلى جانب التوحيد لتعزيز قوة التفاوض في المحافل الدولية، حيث قطعوا خطوات كبيرة في تنفيذ مبادرات التكامل الإقليمي، على الرغم من الثغرات المؤسسية الكبيرة والصعوبات في الاقتصاد السياسي، فقد ظلوا ملتزمين بإنشاء سوق واقتصاد واحد في المنطقة، حيث اتخذت القرارات الرئيسة في اجتماع رؤساء الحكومات في كانون الأول عام 2018، وذلك بهدف تنشيط الزخم لاستكمال إنشاء (CSME). ثانياً؛ بلغ التكامل الاقتصادي في المجموعة الكاريبية عدد من المستويات ولكنه يختلف عن المناطق المتكاملة الأخرى. حيث نمت الروابط التجارية داخل المنطقة على مدى العقدين الماضيين، يرجع ذلك إلى تزايد الواردات والصادرات من السلع داخل المنطقة، إلا أن الحجم الإجمالي ظل عند مستوى أقل بكثير مقارنة مع الكتل الإقليمية الأخرى المتكاملة بصورة وثيقة، مثل نافتا والاتحاد الأوروبي. حيث كان تزامن دورة العمل وتقارب الدخل ضعيفين، مما يعكس على الأرجح الحركة المحدودة داخل المنطقة لعوامل الإنتاج والتخصيص الأمثل للموارد الإقليمية. بصورةً عامة، تم تقويض التكامل الاقتصادي بسبب التقدم البطيء التدريجي في التكامل المؤسسي، مع القيود القانونية المتبقية، والافتقار إلى تنسيق العمليات والبنية التحتية لتسهيل الاتصال داخل المنطقة. ثالثاً؛ إن المستوى المحدود للتكامل الاقتصادي في منطقة البحر الكاريبي يظهر إمكانية تحقيق أرباح كبيرة من خلال التنفيذ الكامل لجدول أعمال CSME. حيث أن تخفيض الحواجز غير التعريفية وتكاليف التجارة يمكن أن يؤدي إلى توسيع التجارة وتحقيق مكاسب الرفاهية لجميع أعضاء

[1] IMF, Is the Whole Greater than the Sum of its Parts? Strengthening Caribbean Regional Integration N.20/8, Jan,2020.

المجموعة الكاريبية، كما أن تحفيز إعادة هيكلة الاقتصادات نحو القطاعات القابلة للتداول، مع زيادة العمالة الصافية في جميع أنحاء المنطقة. يمكن أن تؤدي إلى إزالة القيود الحالية المفروضة للوصول إلى سوق العمل لسكان المجموعة الكاريبية، وذلك من أجل تشجيع حرية حركة الأشخاص وتخصيص مهارات وعوامل الإنتاج بصورة أفضل. هذا بدوره يمكن أن يزيد إنتاجية العمل ويخلق فوائد نمو طويلة الأجل للمنطقة بأكملها، عن طريق الحد من عدم التطابق في المهارات وهجرة الأدمغة من المنطقة. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على أن تكون أولوية المنطقة هي تركيز جهودها على فهم ومعالجة العوائق الرئيسة أمام التقدم في التكامل المؤسسي والتي من أهمها، الجمع بين عوامل الاقتصاد المؤسسي والاقتصادي والهيكلي والسياسي، فضلاً عن قيود الموارد والقدرات، وعدم وجود سلطة إقليمية مخولة بصلاحيات صنع القرار والمساءلة لضمان تنفيذ القرارات، حيث أن معالجة هذه العوائق والتقدم في تنسيق الأطر المؤسسية، وتحسين الكفاءة والشفافية يساعد في تقليل التكاليف الثابتة للمؤسسات، إلى جانب ممارسة الأعمال التجارية في المنطقة وتوفير النطاق اللازم وتعزيز التكامل الاقتصادي.

صندوق النقد الدولي؛ تركيز التحويلات المالية وتقلبها: دليل من 72 دولة نامية[1]:

تبحث هذه الدراسة تأثير التركيز الجغرافي للتحويلات في التقلبات الاقتصادية. تحديداً، تأثير التحويلات الكبيرة وتركيزها في تقلبات القطاع الخارجي (سعر الصرف والواردات) ومتغيرات القطاع الحقيقي (الإيرادات والنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي). استخدمت الدراسة بيانات لـ 72 دولة نامية خلال الفترة (2010-2015) ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ يمكن أن تستقر التحويلات المالية الكبيرة على المدى المتوسط، لكن تركيز التحويلات المرتفع من بلدان المصدر يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التقلبات الاقتصادية في البلدان المتلقية. كما أن تدفقات التحويلات الكبيرة ترتبط بانخفاض التقلبات بطريقة ذات دلالة إحصائية، حيث أن التحويلات الضخمة عندما تقترن بتركيز عالٍ للتحويلات تؤدي إلى تفاقم التقلبات، على الرغم من الدور الإيجابي للتحويلات الكبيرة بحد ذاتها في البلدان المتلقية. ثانياً؛ تعد المؤسسات الأقوى مهمة لكل، من خفض التقلبات وتجنب فخ التحويلات، حيث أن المؤسسات الأقوى (تقاس بارتفاع مؤشر أسعار المستهلك) ترتبط عموماً بتذبذب أقل في القطاع الخارجي والحقيقي. هذا الاكتشاف قوي في السيطرة على الصدمات العالمية والتقلبات في بلدان المصدر. بالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات القوية، في ظل وجود تدفقات كبيرة من التحويلات، ستساعد في تخفيف مشكلة الأمراض الهولندية وكسر الحلقة المفرغة في فخ التحويلات، وذلك من خلال توفير حوافز أفضل للعمل وخفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية. وأخيراً؛ يمكن أن تلعب التحويلات المالية، عن طريق النقود المحمولة، دوراً مهماً على المدى المتوسط، كما يمكن للبلدان الاستفادة من خلال تنويع مصدر التحويلات، إلى جانب مبادرات السياسات في البلدان المتقدمة لتسهيل شبكات الاتصال مع المهاجرين في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمساعدة في تنويع مصادر التحويلات مع تشجيع التجارة وفرص الاستثمار، كل ذلك يُعد أمر أساسي في تنويع التحويلات المالية.

اقتصاد الأسبوع

كينيا؛ المركز الاقتصادي والمالي في شرق أفريقيا:

تقع كينيا شرق أفريقيا، على حدود المحيط الهندي، بين الصومال وتنزانيا، وتبلغ مساحتها نحو 580.4 ألف كم^2، وعدد سكانها نحو 48.4 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

1 IMF Remittance Concentration and Volatility: Evidence from 72 Developing Countries, N. 20/15,Jan,2050.

تعد كينيا المركز الاقتصادي والمالي لشرق إفريقيا، حيث لا تزال الزراعة هي العمود الفقري للاقتصاد الكيني، وتسهم بثلث الناتج المحلي الإجمالي، كما تحتل السياحة مكانة مهمة في الاقتصاد الكيني، حيث ارتفعت بمعدل 20% في عام 2017 رغم الاضطرابات السياسية ما يؤشر على قوة هذا القطاع، غير أن البنية التحتية الغير الكافية تعوق جهود كينيا لتحسين نموها السنوي حتى تتمكن من معالجة الفقر والبطالة بصورة مفيدة. رغم ذلك يعتبر الاقتصاد في وضع جيد لاستئناف معدل نمو من 5% إلى 6%، حيث لا يزال العجز المالي يشكل مخاطر على المدى المتوسط، لكن المؤشرات الاقتصادية الأخرى، بما فيها احتياطيات النقد الأجنبي، وأسعار الفائدة، والعجز في الحساب الجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر كلها تعد إيجابية.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في كينيا 87.91 مليار دولار أمريكي في عام 2018، مقارنةً بـ 78.76 مليار دولار أمريكي في عام 2017، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي في كينيا نحو 0.14% من الاقتصاد العالمي، يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 47.5% من الناتج المحلي الإجمالي يليه القطاع الزراعي بنسبة 34.5%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 17.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد كينيا نمواً بمعدل 5.1% في الربع الثالث من عام 2019، مقارنةً بمعدل نمو بلغ 5.6% في الربع السابق من العام ذاته، يعود ذلك إلى تباطؤ النشاط في قطاع الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، التي تمثل حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي، إضافةً إلى أثر الجفاف في إنتاج المحاصيل الرئيسة مثل الشاي وقصب السكر.

معدل التضخم:

سجل معدل التضخم السنوي في كينيا 5.82% في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بمعدل 5.56% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث جاء الضغط التصاعدي من أسعار المواد الغذائية، على أساس شهري؛ ارتفع معدل التضخم في شهر كانون الأول من عام 2019 مسجلاً 0.9%، مقارنةً بمعدل 0.4% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

سجل معدل البطالة 9.30% في عام 2018، مقارنةً بمعدل 11.5% في عام 2017.

العجز التجاري:

سجلت كينيا عجزاً في الميزان التجاري بلغ 1.07 مليار دولار أمريكي في شهر تشرين الأول من عام 2019، مقارنةً بعجز بلغ 778 مليون دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت الصادرات بمعدل 10.62% لتبلغ نحو 507.29 مليون دولار أمريكي، كما ارتفعت الواردات بمعدل 27.4% لتبلغ نحو 1.57 مليار دولار أمريكي.

الاحتياطي الأجنبي:

انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي لتبلغ 13.08 مليار دولار أمريكي في شهر أيلول من عام 2019، مقارنة بـ 13.17 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، واستمرت كينيا دون احتياطيات من الذهب منذ شهر آب من عام 2018.

الدين الخارجي والحكومي:

انخفض الدين الخارجي ليبلغ نحو 30.8 مليار دولار أمريكي في شهر أيلول عام 2019، مقارنةً بـ 31.01 مليار دولار أمريكي في

الشهر السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية معدل 57% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2018.

بيئة الأعمال:

احتلت كينيا المرتبة 56 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، كما جاءت في المرتبة 95 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2018.

التصنيف الائتماني:

تصنف كل من وكالتي Standard & Poor's وFitch كينيا عند المستوى **+B** مع توقعات مستقبلية مستقرة، وتصنفها وكالة Moody's عند المستوى **B2** مع توقعات مستقرة أيضاً.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	%2.1 Q3	%2.1 Q3	%0.2 Dec	%2.3 Dec	%3.5 Dec	%1.75 Dec	-43.2	مليار دولار أمريكي	Dec
منطقة اليورو	%0.2 Q3	%1.2 Q3	%0.3 Dec	%1.3 Dec	%7.5 Nov	%0 Dec	20.7	مليار يورو	Nov
بريطانيا	% 0.4 Q3	%1.1 Q3	%0.2 Nov	%1.3 Dec	%3.8 Oct	%0.75 Dec	4.03	مليار جنيه استرليني	Nov
روسيا	%0.8 Q3	%1.7 Q3	%0.4 Dec	%3 Dec	%4.6 Nov	%6.25 Dec	12.27	مليار دولار أمريكي	Oct
الصين	%1.5 Q4	%6 Q4	%0 Dec	%4.5 Dec	%3.62 Q4	%4.15 Jan	46.79	مليار دولار أمريكي	Dec
اليابان	%0.4 Q3	%1.70 Q3	%0.2 Nov	%0.5 Nov	%2.2 Nov	%-0.1 Dec	-82.1	مليار ين ياباني	Nov
تركيا	%0.4 Q3	%0.9 Q3	%0.74 Dec	%11.84 Dec	%13.4 Oct	%11.25 Jan	-2.23	مليار دولار أمريكي	Nov
الهند	%1 Q2	%4.5 Q3	% 1.21 Dec	%7.35 Dec	%8.5 Oct	%5.15 Dec	-11.25	مليار دولار أمريكي	Dec
استراليا	%0.4 Q3	%1.7 Q3	%0.5 Q3	%1.7 Q3	%5.2 Nov	%0.75 Dec	4.0	مليار دولار أمريكي	Nov
مصر	%5.7 Q2	%5.6 Q3	%-0.3 Nov	%7.1 Dec	%7.8 Q3	%12.25 Nov	-3.22	مليار دولار أمريكي	Oct
الأردن	%1.8 Q2	%1.9 Q3	%0.3 Dec	%0.6 Dec	%19.1 Q3	%4 Oct	-974.8	مليون دولار أمريكي	Oct
لبنان		%1 2018	%1.96 Nov	%3.17 Nov	%6.2 2018	%10 Nov	-1.016	مليار دولار أمريكي	Oct